التقرير السنوي الحادي والأربعون

عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يُسعدني أن أقدَّم التقرير السنوي الحادي والأربعين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٣/١٢) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بشأن البيانات المالية للبنك كما يعكسها بيان الميزانية العمومية في ٣١ مارس ٢٠١٣، وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المذكورة. وكما هو عليه الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢. بعد ذلك، يستعرض التقرير أهم الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة، من خلال إداراته ومكاتبه في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية، بما في ذلك أبرز التعليمات والتعاميم والنظم واللوائح الرقابية التي وجّهها البنك المركزي إلى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

وضمن هذا الإطار، فقد تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ في مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، شهدت السنة المالية ٢٠١٣/١٢ العديد من التطورات الهامة، حيث ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بما قيمته نحو ٢٤٧٨,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٧%، ليصل إلى نحو ٣١٠٦٦,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية المذكورة، مقابل نحو ٢٨٥٨٧,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك النمو في عرض النقد ليعكس الجهود الحثيثة للبنك المركزي لتوفير الأجواء الملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وضمن هذا الإطار، شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً بلغت قيمته نحو ١٣٤٣,٩ مليون دينار ونسبته ٥,٢%، لتصل إلى نحو ٢٧٣٣٨,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٢٥٩٩٤,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ لتصل

إلى نحو ٢٩٦٧٤ مليون دينار مقابل نحو ٢٧٣٨٤,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، مسجلةً بذلك زيادة قيمتها نحو ٢٢٨٩,٢ مليوناً ونسبتها ٨,٤%. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ليصل إلى نحو ٤٨٧٥٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٤٥٣١٨,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، محققاً بذلك نموًّا بلغت قيمته نحو ٣٤٣٦,٢ مليون دينار ونسبته ٧,٦%. من جهةٍ أخرى، تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بما قيمته نحو ٤٢١,٨ مليون دينار ونسبته ٣,٥%، ليصل إلى نحو ١١٧٢٨,٦ مليون دينار، مقابل نحو ١٢١٥٠,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كذلك في تطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة.

من جهةٍ أخرى، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مساعيه الرامية لتطوير وتحديث البنية التحتية وتقنية المعلومات المستخدمة لديه، وبما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده لتحديث وتطوير الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة، والعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي في مختلف الظروف، وكذلك تقديم خدمات أفضل للمتعاملين مع البنك المركزي وفقاً لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والأجنبي، مما يساهم برفع أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من العمالة الوطنية، واستقطاب المزيد منها للعمل في البنك بما يعزز قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه.

وختاماً، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق ،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

مقدمة:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ جهوده لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتشمل تلك الأغراض ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، ومواصلة العمل على تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتأمين حرية تحويلها، ورسم وتنفيذ السياسة النقدية، وترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع، بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني على أسس راسخة، ويساهم في تكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

وضمن هذا الإطار، جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٤/٢٠١٣) لتُجسِّد دور البنك المركزي وسياساته المنصوص عليها في قانون انشائه. وخلال السنة المالية (٢٠١٣/١٢)، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتنفيذ ومتابعة مشاريعه المُدرَجة ضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل المشار إليها، وهي مشروعات تطويرية ذات طبيعة مستمرة ترتبط بالأهداف التي يسعى بنك الكويت المركزي لتحقيقها. ويتناول هذا التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ في إطار مشاريعه ضمن الخطة الإنمائية للسنة المالية المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً – أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية:

- **تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.**

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات أدوات الدين العام، والميزانية المجمعة لكلٍّ من البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ هام منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسات وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه.

وتشير البيانات المتعلقة بالمجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى تطورات إيجابية في تلك المجاميع والمؤشرات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١ – التطورات النقدية:

أ – عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٣١٠٦٦,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٢٨٥٨٧,٦ مليون في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٢٤٧٨,٨ مليوناً ونسبته ٨,٧%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ١٧٥٦,٤ مليوناً ونسبته ٦,٥% خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع ليعكس في جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء المحفزة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	تغير ٢٠١٣/١٢ عن ٢٠١٢/١١	
				قيمة	%
عرض النقد (ن٢)	**٢٦٨٣١,٢**	**٢٨٥٨٧,٦**	**٣١٠٦٦,٤**	**٢٤٧٨,٨**	**٨,٧**
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٦٢٦٩,٣	٦٧٦٠,٣	٧٩٠٦,٨	١١٤٦,٥	١٧,١
الودائع تحت الطلب	٥١٣٥,٠	٥٥٥٦,٧	٦٥١٤,٤	٩٥٧,٧	١٧,٢
شبه النقد	٢٠٥٦١,٩	٢١٨٢٧,٤	٢٣١٥٩,٦	١٣٣٢,٢	٦,١
الودائع بالدينار	١٨٣١٢,٧	١٩٦٠٥,٧	٢٠١٣٧,٧	٥٣٢,٠	٢,٧
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٢٤٩,٢	٢٢٢١,٧	٣٠٢٢,٠	٨٠٠,٣	٣٦,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي

وجاءت الزيادة المذكورة في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) نتيجة للارتفاع، خلال ذات فترة المقارنة المشار إليها آنفاً، في كلٍ من الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ١١٤٦,٥ مليون دينار وبنسبة ١٧,١% (من نحو ٦٧٦٠,٣ مليون دينار إلى نحو ٧٩٠٦,٨ ملايين دينار)، وشبه النقد بنحو ١٣٣٢,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,١% (من نحو ٢١٨٢٧,٤ مليون دينار إلى نحو ٢٣١٥٩,٦ مليوناً).

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍ من البنك المركزي والبنوك المحلية[١] في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) والبالغة قيمته نحو ٢٤٧٨,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٧%، قد جاء كمحصلة للارتفاع في صافي قيمة الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو ٢٧٢٩,٥ مليون دينار، وانخفاض صافي قيمة موجوداتها المحلية بنحو ٣٠٩,٢ ملايين دينار. وعلى الرغم من الانخفاض المذكور في صافي قيمة الموجودات المحلية، بلغت الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو ٨٩٣,١ مليون دينار وبنسبة ٣,١% ضمن تطور يعكس مواصلة البنوك المحلية توفير الائتمان المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي.

أما الارتفاع المشار إليه في صافي قيمة الموجودات الأجنبية في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها والبالغة قيمته نحو ٢٧٢٩,٥ مليون دينار، فقد جاء نتيجةً للارتفاع في صافي قيمة الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما قيمته ١٤٩٠ مليون دينار وبما يمثل ٥٤,٦% من الزيادة المذكورة، والارتفاع في صافي قيمة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ١٢٣٨,٩ مليون دينار وبما يمثل ٤٥,٤% من الزيادة في صافي قيمة الموجودات الأجنبية.

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يلعب سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي دوراً محورياً، حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض (أو رفع) سعر الخصم إلى تخفيض (أو زيادة) مطابق في الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي، مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة

---

(١) تشمل كما في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ البنوك الكويتية (التقليدية "٥ بنوك" وتلك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية "٥ بنوك" بالإضافة إلى بنك متخصص واحد)، وفروع البنوك الأجنبية (وعددها ١١منها فرع يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).

الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية والحد من الضغوط التضخمية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ وتحديداً بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٤ بتخفيض سعر الخصم لديه بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى ٢%، مقابل ٢,٥% في نهاية السنة المالية السابقة.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ تراجعاً مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٠,٦٧٢٨% و٠,٩٠٨٥% على الترتيب، مقابل نحو ٠,٨٥٧٩% و١,٠٧٨% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر تراجعًا محدوداً خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ لتصل إلى نحو ٠,١٩٢٨%، وذلك مقابل نحو ٠,٢٢٧٦% خلال السنة المالية السابقة. في حين استقرت تقريباً متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ لتصل إلى نحو ٠,٣٣٢٥% في مقابل نحو ٠,٣٣١٦% خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ نحو ٠,٤٨ نقطة مئوية ونحو ٠,٥٧٦ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٠,٦٣٠ نقطة مئوية ونحو ٠,٧٤٧ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ لصالح الودائع بالدينار الكويتي.

وفي الاتجاه ذاته، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٥٣١%، وذلك مقابل نحو ٠,٦٨٩% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ انخفاضاً، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة نحو ١%، بالمقارنة مع السنة المالية السابقة والبالغ نحو ١,٢٥%.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ نحو ٢٨٢,٥٣ فلساً لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٢٧٨,٠٨ فلساً لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٣,٨٨ فلساً ونسبته ١,٤%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٢٨٤,٨٥ فلساً) وأدنى سعر (٢٧٧,٢٥ فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ ما نسبته ٢,٧%. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ تقلبات ملموسة، حيث بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٩,٧% مقابل الجنيه الإسترليني، و١٠,٣% مقابل الفرنك السويسري، و ١٣% مقابل اليورو، و٢٤,٣% مقابل الين الياباني.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	٢٠١٢/١١				٢٠١٣/١٢			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٧٩,٥٠	٢٧١,٨٠	٢٧٧,٦٥	٢٧٨,٠٨	٢٨٤,٨٥	٢٧٧,٢٥	٢٨٤,٨٥	٢٨٢,٥٣
جنيه إسترليني	٠,٦٥٣٠	٠,٥٩٨٠	٠,٦٢٦٦	٠,٦٣٧١	٠,٦٧١٧	٠,٦١٢٤	٠,٦٥٩٩	٠,٦٤٢١
يورو	٠,٧٨٩٦	٠,٦٧٢٨	٠,٧٥٠٢	٠,٧٦٣٧	٠,٨٢٨٦	٠,٧٣٣١	٠,٧٧٨٨	٠,٧٥٥٦
فرنك سويسري	٠,٩٥٦٦	٠,٧٢٩٩	٠,٩٠٤٣	٠,٩٢٣١	٠,٩٩٥٣	٠,٩٠٢٣	٠,٩٤٩٤	٠,٩٢٨١
ين ياباني	٨٥,٤٤٥	٧٥,٨٢٠	٨٢,٩٤٠	٧٩,٠٤١	٩٦,٥٥٥	٧٧,٦٦٥	٩٤,٨٥٥	٩٢,٠١٥

المصدر: بنك الكويت المركزي.

د – الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ قيمته ١٣٤٣,٩ مليون دينار ونسبته ٥,٢%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٧٣٣٨,١ مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٥٩٩٤,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساساً نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ١١٣٩,٧ مليوناً وبنسبة ١٢,٤%)، وقطاع العقار (بنحو ٤٥٤,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,٧%)، وقطاع التجارة (بنحو ٩٣,٥ مليوناً وبنسبة ٣,٩%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٩٤ مليوناً وبنسبة ٥,٥%). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة، أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى كلٍ من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ٣٨٩,٨ مليون دينار وبنسبة ١٧,٦%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو ٥٤,٩ مليون دينار وبنسبة ٢٧,٤%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية (للمقيمين)
(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١٢/١١ (١)	٢٠١٣/١٢ (٢)	تغير (٢) عن (١)	
			قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	**٢٥٩٩٤,٢**	**٢٧٣٣٨,١**	**١٣٤٣,٩**	**٥,٢**
• التجارة	٢٤٠٠,١	٢٤٩٣,٦	٩٣,٥	٣,٩
• الصناعة	١٧٨٠,٦	١٧٩٧,٦	١٧,٠	١,٠
• الإنشاء	١٧١١,٢	١٨٠٥,٣	٩٤,٠	٥,٥
• المؤسسات المالية غير البنوك	٢٢١٥,٦	١٨٢٥,٨	(٣٨٩,٨)	(١٧,٦)
• التسهيلات الشخصية	٩١٨٣,٧	١٠٣٢٣,٤	١١٣٩,٧	١٢,٤
• العقار	٦٧٥١,٦	٧٢٠٥,٨	٤٥٤,٢	٦,٧
• النفط الخام والغاز	٢٠٠,١	١٤٥,٢	(٥٤,٩)	(٢٧,٤)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ – السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من أذونات وسندات الخزانة الكويتية نيابةً عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى الضخ المباشر للسيولة لوحدات القطاع المصرفي المحلي.

وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك ارتفاعاً قيمته نحو ٥٣٩,١ مليون دينار ونسبته ٢٥,١%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢٦٨٨ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢١٤٨,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بطرح ٣٥ إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة أسمية بلغت نحو ٥٢٥١ مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية ٣٥ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة أسمية بلغت نحو ٥٠٤٦ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ١٩٠٩ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ١٧٠٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل زيادة قيمتها نحو ٢٠٥ مليوناً ونسبتها ١٢%.

و – إصدارات أدوات الدين العام:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بطرح إصدارين من أذونات الخزانة الكويتية بقيمة إسمية بلغت نحو ١٢٥ مليون دينار، واستحق من تلك الأذونات خلال ذات الفترة ٤ إصدارات بقيمة إسمية بلغت نحو ٢٥٠ مليون دينار. إلى جانب ذلك، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بطرح ٢٩ إصداراً من سندات الخزانة بقيمة إسمية بلغت نحو ١٥٢٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢١ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية بلغت نحو ١٧٢٨ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بما قيمته ٣٣٣ مليون دينار ونسبته ١٦,٩% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ١٦٤٠ مليون دينار مقابل نحو ١٩٧٣ مليون

دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بين ما قيمته نحو ١٥٧٨,٥ مليون دينار (٩٦,٢٥%) للبنوك المحلية، ونحو ٦١,٥ مليون دينار (٣,٧٥%) لجهات محلية أخرى.

٢- التطورات المصرفية:

أ- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ ليصل إلى نحو ٤٨٧٥٥ مليون دينار، مقابل نحو ٤٥٣١٨,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، بما يمثل ارتفاعاً بنحو ٣٤٣٦,٢ مليوناً وبنسبة ٧,٦%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٨٧٨,٥ مليون دينار وبنسبة ٣,١%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢٩٥١٧,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٢٨٦٣٩,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. وقد جاءت تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ١٣٤٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٥,٢%، لتصل إلى نحو ٢٧٣٣٨,١ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٢٥٩٩٤,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض أرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٤٦٥,٤ مليون دينار وبنسبة ١٧,٦%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢١٧٩,٨ مليون دينار، مقابل نحو ٢٦٤٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، من جهةٍ أخرى.

- ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ٧٥١ مليون دينار وبنسبة ١٨,٢%، ليصل إلى نحو ٤٨٨٦,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٤١٣٥,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الارتفاع إلى زيادة مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ٢٠٥ ملايين دينار وبنسبة ١٢% (من نحو ١٧٠٤ ملايين إلى نحو ١٩٠٩ ملايين)، وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ٦,٩ ملايين دينار وبنسبة ٢,٤% (من نحو ٢٨٢,٨ مليوناً إلى نحو ٢٨٩,٧ مليوناً)، وزيادة أرصدة ودائعها لأجل لدى البنك المركزي بنحو ٥٣٩,١ مليوناً وبنسبة ٢٥,١% (من نحو ٢١٤٨,٩ مليوناً إلى نحو ٢٦٨٨ مليوناً)، وذلك فيما بين نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ ونهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ على الترتيب.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٥٣٣,٧ مليون دينار وبنسبة ١٨%، ليصل إلى نحو ١٠٠٣٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، وذلك مقابل نحو ٨٥٠١,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كلٍ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ٦٧١,٤ مليون دينار وبنسبة ١٤,٣%، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ٥٨٤ ملايين دينار وبنسبة ٢١,٣%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٣٩,٧ مليون دينار وبنسبة ١٠%، ورصيد التسهيلات الائتمانية المُقدمة لغير المقيمين بنحو ٢٣٨,٥ مليون دينار وبنسبة ٣٦%.

- انخفاض رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٣٢٧,٢ مليون دينار وبنسبة ١٧,٢%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ١٥٧٨,٥ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٩٠٥,٧ ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويعزى الانخفاض المذكور لانخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات الخزانة بنحو ٢٠٩,٧ مليون دينار وبنسبة ١١,٧%، ليصل إلى نحو ١٥٧٨,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ١٧٨٨,٢ مليون في نهاية السنة المالية السابقة، من جهة، وتلاشي رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أذونات الخزانة بنحو ١١٧,٥ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ مقارنة بالسنة المالية السابقة، من جهةٍ أخرى.

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

(مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية السنة		
	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الموجودات			
نقد	١٦٠,١	١٦٣,٤	٢٢١,٨
المطالب على البنك المركزي	**٤٠٠٦,٤**	**٤١٣٥,٧**	**٤٨٨٦,٧**
أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	٢٦٥,٨	٢٨٢,٨	٢٨٩,٧
سندات البنك المركزي	١٥٧٥,٠	١٧٠٤,٠	١٩٠٩,٠
ودائع لأجل لدى البنك المركزي	**٢١٦٥,٦**	**٢١٤٨,٩**	**٢٦٨٨,٠**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٨٥١,١	١٠٥٨,٨	٩٨٨,١
المطالب على الحكومة	**١٨١٥,٠**	**١٩٠٥,٧**	**١٥٧٨,٥**
سندات الخزانة	١٦٦٥,٠	١٧٨٨,٢	١٥٧٨,٥
أذونات الخزانة	١٥٠,٠	١١٧,٥	–
المطالب على القطاع الخاص	**٢٧٦٥٢,٨**	**٢٨٦٣٩,٤**	**٢٩٥١٧,٩**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٥٢٣٥,٢	٢٥٩٩٤,٢	٢٧٣٣٨,١
استثمارات محلية أخرى	٢٤١٧,٦	٢٦٤٥,٢	٢١٧٩,٨
الموجودات الأجنبية	**٧٢٩٠,١**	**٨٥٠١,٦**	**١٠٠٣٥,٣**
ودائع لدى بنوك أجنبية	٣٦٨٥,٨	٤٦٩٤,٥	٥٣٦٥,٩
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	٧٦٧,٦	٦٦١,٤	٨٩٩,٩
استثمارات بالخارج	٢٤٤٨,٣	٢٧٤٤,١	٣٣٢٨,١
موجودات أجنبية أخرى	٣٨٨,٤	٤٠١,٦	٤٤١,٣
موجودات أخرى	**٨٢٣,٠**	**٩١٤,٢**	**١٥٢٦,٧**
الموجودات = المطلوبات	**٤٢٥٩٨,٥**	**٤٥٣١٨,٨**	**٤٨٧٥٥,٠**
المطلوبات			
ودائع القطاع الخاص المقيم	**٢٦٠٣٥,٢**	**٢٧٣٨٤,٨**	**٢٩٦٧٤,٠**
بالدينار	٢٣٧٧٦,٢	٢٥١٦٣,٠	٢٦٦٥٢,٠
بالعملات الأجنبية	٢٢٥٨,٩	٢٢٢١,٧	٣٠٢٢,٠
ودائع الحكومة	**٣٨٢٦,٨**	**٤٥٠٤٥,٠**	**٤٨١٥,٣**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**٧٦٥,٥**	**٩٢٥,٧**	**٩٤٩,٠**
حقوق المساهمين	**٥٩٨٨,١**	**٦٣١٧,٩**	**٦٦١١,٤**
المطلوبات الأجنبية	**٣١٤٦,٩**	**٣١٩٣,٠**	**٣٢٤٧,٨**
ودائع من البنوك غير المقيمة	١٨٧٨,٣	٢٠٨١,١	٢٠٨٨,٠
ودائع أخرى من غير المقيمين	١١٢٥,٤	٩٦٠,٧	١٠١٨,٩
مطلوبات أجنبية أخرى	١٤٣,٢	١٥١,٣	١٤٠,٩
مطلوبات أخرى	**٢٨٣٦,١**	**٢٩٩٢,٩**	**٣٤٥٧,٦**
حسابات نظامية	**٧٤٦٨,٣**	**٧٧٠٦,١**	**٨١٢٩,٧**
خطابات ضمان	٥٧٢٦,٨	٥٩٥٧,٢	٦٤٧٧,٤
التزامات ضمن بيانات صادرة	٣٨٩,٥	٣٥٣,٩	٣٤٢,٩
إعتمادات مستندية	٩٨٨,٣	٩٥٨,٧	١٠٢٠,٢
قبولات مصرفية	٣٦٣,٦	٤٣٦,٣	٢٨٩,٢

المصدر: بنك الكويت المركزي

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ٢٢٨٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٨,٤%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢٩٦٧٤ مليون دينار، مقابل نحو ٢٧٣٨٤,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساساً نتيجة لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ١٤٨٩ مليون دينار وبنسبة ٥,٩% في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، لتصل إلى نحو ٢٦٦٥٢ مليون دينار، مقابل نحو ٢٥١٦٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. كذلك سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفاعاً بنحو ٨٠٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٣٦%، لتصل إلى نحو ٣٠٢٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٢٢٢١,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ٣١٠,٨ ملايين دينار وبنسبة ٦,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٤٨١٥,٣ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٤٥٠٤,٥ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١.
- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٢٩٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٤,٦%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٦٦١١,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٦٣١٧,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١.

- ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ٥٤,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٧%، لتصل إلى نحو ٣٢٤٧,٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ٣١٩٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. وجاء ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع أرصدة الودائع من البنوك غير المقيمة بنحو ٦,٩ ملايين دينار وبنسبة ٠,٣%، وارتفاع أرصدة ودائع أخرى من غير المقيمين بنحو ٥٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,١% من جهة، وانخفاض أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى بنحو ١٠,٤ مليون دينار وبنسبة ٦,٩% في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، من جهة أخرى.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

في إطار التنسيق مع هيئة أسواق المال في شأن المهام الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٠١١/٩/١١، بشأن تحديد أُطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي. وتتضمن هذه المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الأعمال والإجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي. كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين. ولقد عقد الفريق ستة اجتماعات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢. علماً بأنه، وبموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٣.

وضمن هذا الإطار، بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ نحو ١١٧٢٨,٦ مليون دينار (لعدد ٩٢ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢)، مقابل نحو ١٢١٥٠,٤ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ (لعدد ٩٥ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١)، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٤٢١,٨ مليوناً ونسبته ٣,٥%. وجاء ذلك الانخفاض كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- ارتفع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٣٥,٤ مليون دينار ونسبته ٠,٦%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٥٦٦٢,١ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٦٢٦,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك كمحصلة للارتفاع في كلٍ من أرصدة الاستثمارات الأجنبية غير المالية بنحو ٢٣٨,٧ مليون دينار وبنسبة ٢٦,٤%، وعمليات التمويل للعملاء بنحو ٢١,٥ مليون دينار وبنسبة ٢٤,١% من جهة، وزيادة الموجودات الأخرى بنحو ٣١,٩ مليون دينار، والانخفاض في أرصدة

الاستثمارات الأجنبية المالية بما قيمته ٢٤٩,٤ مليون دينار وبنسبة ٦,٩%، وأرصدة النقد والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية بما قيمته ٧,٣ مليون دينار ونسبته ٢,٣%، من جهة أخرى.

- تراجعت أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك المحلية بما قيمته ١٩٣,١ مليون دينار ونسبته ٣٣,٨% لتصل إلى نحو ٣٧٨,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، وذلك مقابل نحو ٥٧١,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ١٥٨,٩ مليون دينار ونسبته ١٤,٣%، لتصل إلى نحو ٩٥٢,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقابل نحو ١١١١,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

على جانب المطلوبات:

- انخفضت أرصدة التمويل المقدم من المقيمين بما قيمته ٣٦١,٨ مليون دينار ونسبته ١١,٦%، لتصل إلى نحو ٢٧٦٠,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢، مقارنة بنحو ٣١٢٢,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١. ويعزى الانخفاض المذكور إلى الانخفاض في كلٍ من رصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بما قيمته ٢٣٧,٦ مليون دينار ونسبته ١٠,٧%، ورصيد التمويل المقدم من المؤسسات المالية المحلية بنحو ٩٢,١ مليوناً وبنسبة ١٥,٢% ورصيد التمويل المقدم من مؤسسات غير مصرفية بنحو ٢٢,٢ مليوناً وبنسبة ٢٨,٥%، ورصيد التمويل المقدم من الحكومة بنحو ٩,٩ مليوناً وبنسبة ١٣,٢% خلال السنة المذكورة، مقارنة بالسنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

(مليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية السنة	
	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الموجودات:		
نقد وأرصدة لدى البنوك المحلية	٥٧١,٥	٣٧٨,٤
تمويل العملاء	١١١١,٢	٩٥٢,٣
الاستثمارات المحلية	٣٣٥١,١	٣٠٤٤,٥
الاستثمارات المالية	٢٨٠١,٠	٢٥٧٠,٦
الاستثمارات غير المالية	٥٥٠,١	٤٧٣,٩
الموجودات الأجنبية	٥٦٢٦,٧	٥٦٦٢,١
الموجودات الأخرى	١٤٨٩,٩	١٦٩١,٣
الموجودات = المطلوبات	١٢١٥٠,٤	١١٧٢٨,٦
المطلوبات:		
حقوق المساهمين	٤٥٦٢,٦	٤٣٤٠,٩
التمويل من المقيمين	٣١٢٢,٤	٢٧٦٠,٦
السندات وصكوك التمويل	٢٦٦,٣	٢٤٤,٦
المطلوبات الأجنبية	٢٥١٢,١	٢٦٢١,٨
المطلوبات الأخرى	١٦٨٧,٠	١٧٦٠,٧
عدد الشركات	٩٥	٩٢

المصدر: بنك الكويت المركزي

- ارتفع رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بنحو ١٠٩,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٢٦٢١,٨ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٥١٢,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ٢٢١,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٤٣٤٠,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٤٤٦٢,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

ثانياً- أهم الإجراءات والتعليمات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي:

حقّق بنك الكويت المركزي من خلال قطاع الرقابة العديد من الإنجازات خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تصب في خدمة مشروعات خطة التنمية ذات العلاقة والتي تتمثل في المشاريع التالية:

- تكثيف جهود بنك الكويت المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي.
- تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابته.
- تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة (Retail Banking).
- تطوير الخدمات المصرفية الموجّهة لقطاع الشركات (Corporate Banking).
- تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.

وفي هذا الشأن، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده وإنجازاته خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، مستهدفاً ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني، وتعزيز قوة ومتانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته مطبقاً في ذلك المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وتعزيز توجهات البنوك نحو تطوير إمكانياتها وقدراتها على إدارة المخاطر والتعامل مع الأوضاع الصعبة.

ويعتمد بنك الكويت المركزي العديد من الآليات في تنفيذه للمشروعات سالفة الذكر والمتعلقة بقطاع الرقابة، منها ما يتمثل في أدوات الرقابة الميدانية فضلاً عن الرقابة المكتبية، بالإضافة إلى أساليب المتابعة الأخرى والاتصالات واللقاءات مع مسئولي البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته.

هذا وفي إطار انجازات مشروعات خطة التنمية المشار إليها ، واصل بنك الكويت المركزي دوره التنظيمي والإشرافي، كما اتخذ مجموعة من الإجراءات في هذا الشأن ومنها:

١) تخفيض سعر الخصم بإتجاه تعزيز بيئة العمل المصرفي وأخذاً بالاعتبار تعزيز جوانب الطلب على الائتمان بما يوجد أمام البنوك الفرص المناسبة لتوظيف ما لديها من فوائض سيولة في تمويل قطاعات

الاقتصاد الوطني، وبما يساهم في تحسين أداء القطاع المصرفي والأوضاع المالية للبنوك وبالتالي تعزيز عوامل الاستقرار المالي.

٢) مواصلة الدور الرقابي والإشرافي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المتمثلة في البنوك المحلية بما فيها فروع البنوك الأجنبية وكذلك شركات الاستثمار فيما يتعلق بأنشطة التمويل فضلاً عن شركات الصرافة، وذلك من خلال وظائف الرقابة المكتبية وإجراء الدراسات والتحليلات اللازمة للبيانات والمعلومات التي يتم تلقيها ومتابعة تلك الوحدات في تصويب الأوضاع التي تحتاج إلى ذلك.

٣) تنفيذ خطة تفتيشية على البنوك ترتكز على المخاطر باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة، فضلاً عن متابعة الإجراءات والخطوات العملية التي اتخذتها البنوك باتجاه تطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة في يونيو ٢٠١٢. كذلك تم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز أنظمة إدارة المخاطر بالبنوك من خلال التأكيد والتحقّق من فعالية استخدام اختبارات الضغط المالي وكذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP ومشاركة مجالس إدارة البنوك في مناقشة النتائج وإقرار خطط التعامل معها. كذلك واصل بنك الكويت المركزي إجراءات تقييم المخاطر في البنوك وفقاً لأسلوب (CAMEL-BCOM)، وتطبيق نظام الإنذار المبكر (EWS) .

وجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي يقوم بتطبيق ثلاثة أنواع من اختبارات الضغط الأول منها تم تطويره داخلياً لدى بنك الكويت المركزي في ضوء قاعدة بيانات خاصة بكل بنك وبالقطاع المصرفي ككل، ويستند النوع الثاني من اختبارات الضغط على نموذج مصمم من بنك الكويت المركزي لإجراء هذه الاختبارات من قبل البنوك بصورة نصف سنوية ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في إطار تطبيق الركن الثاني من معيار بازل (٢) وما يتطلبه ذلك من متطلبات رأس مال إضافي لمواجهة بعض المخاطر الأخرى. ويتمثل النوع الثالث فيما تجريه البنوك من اختبارات وفقاً للرؤية الخاصة بكل بنك وذلك في إطار توجه من بنك الكويت المركزي لإتاحة المجال أمام البنوك لإجراء هذه الاختبارات وفقاً لما تراه من سيناريوهات وفرضيات أخذاً بالاعتبار ما قد يكون هناك من تفاوت في هياكلها المالية وطبيعة أنشطتها وحدود نزعة المخاطر لديها.

٤) إصدار تعليمات في شهر يونيو ٢٠١٢ إلى البنوك الكويتية بشأن قواعد ونظم الحوكمة تتماشى مع المعايير الدولية وتستقي الدروس والعبر من الأزمة المالية العالمية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وجدير بالذكر أن هذه التعليمات تنطوي على توجهات من شأنها تحسين بيئة الأعمال في القطاع المصرفي وبما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي .

كذلك، وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على التطبيق السليم من قبل البنوك للتعليمات المشار إليها، فقد قام بعقد برامج متخصصة موجهة لأعضاء مجالس الإدارة في البنوك الكويتية في مجال الحوكمة، وجاري الإعداد لتنظيم مجموعة أخرى من البرامج لتطوير مهارات أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في البنوك الكويتية في مجال تبني وتطبيق معايير الحوكمة السليمة، ومنها برامج متقدمة في مجال إدارة المخاطر، ونظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، وأساسيات التحليل المالي.

٥) في إطار متابعة بنك الكويت المركزي لكافة المستجدات على الساحة الرقابية المصرفية ومن خلال اللجنة التوجيهية Steering Committee المشكّلة برئاسة بنك الكويت المركزي ومشاركة البنوك لوضع تعليمات بازل (٣)، تمت الاستعانة بأحد المكاتب العالمية المتخصصة لتقديم المساعدة الفنية، وتم تحقيق إنجازات متقدمة في هذا المجال. وتستهدف التعليمات الجديدة تعزيز جودة وحجم رأس المال ومعايير السيولة بما يساهم في زيادة مرونة وقدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية وتحقيق عوامل الاستقرار المالي.

٦) بذل بنك الكويت المركزي جهوداً حثيثة مع البنوك المحلية في مجال تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال. وقد انعكس هذا التحسن في مواصلة الانخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة، التي تراجعت بشكل ملموس من ٧,٠٦% في نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ٤,٩٥% في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، وذلك في إطار تعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي.

٧) قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات في عام ٢٠١٢ تضمنت ضوابط لربط القروض بهيكل استحقاق الموارد المالية لديها بما يسمح لها بنسب إقراض أعلى تصل إلى (١٠٠%) مقابل الموارد الأطول أجلاً، ونسب إقراض لا تتجاوز (٧٥%) مقابل الموارد قصيرة الأجل، وذلك في إطار تحسين المواءمة في الاستحقاق بين الأصول والالتزامات والحد من الاختلالات المالية في القطاع المصرفي التي تشكل إحدى أسباب الأزمات النظامية.

٨) قام بنك الكويت المركزي بتطوير نظام آلي لمتابعة شكاوي العملاء وتعزيز إجراءات التفتيش الميداني على وحدات الشكاوي التي تم إنشاؤها في البنوك وشركات التمويل الخاضعة لرقابته. وقد قام المركزي بتوسيع مهام هذه الوحدة وتعديل تسميتها إلى وحدة "حماية العملاء" والتي سوف تستمر في تلقي ودراسة الشكاوي والتظلمات المقدمة إلى بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى مهام جديدة أُنيطت بهذه الوحدة وتتمثل في تقديم الخدمة الهاتفية للرد على استفسارات عملاء المؤسسات المالية (البنوك، شركات الاستثمار، شركات التمويل) من الأفراد، وشرح آلية تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، بشأن ما تقدمه تلك المؤسسات المالية من منتجات وخدمات متعلقة بالقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة وبطاقات الائتمان، والرسوم والعمولات، وما تتضمنه من شروط وأحكام تتعلق بحقوق هؤلاء العملاء والتزاماتهم وبما يجعل الصورة أكثر وضوحاً أمام العملاء عند اتخاذ قراراتهم بشأن حصولهم على تلك الخدمات والمنتجات المالية. هذا وفي إطار تسهيل إجراءات تواصل هؤلاء العملاء مع وحدة "حماية العملاء" في بنك الكويت المركزي، فقد تم تخصيص رقم هاتف لهذا الغرض حيث بإمكان العملاء الاتصال على هذا الرقم خلال أوقات العمل الرسمية .

٩) مراجعة بنك الكويت المركزي لقوائم الرسوم والعمولات التي تتقاضاها شركات الاستثمار وشركات التمويل من العملاء وفي إطار النهج الذي يطبقه بنك الكويت المركزي بشأن حماية العملاء .

١٠) وانطلاقاً من قناعة بنك الكويت المركزي بأهمية إحداث تطوير في قطاعي التجزئة والشركات بالبنوك ولربط ما تقوم به البنوك في هذين القطاعين بمشروعات خطة التنمية، فقد وضع آلية للمتابعة نصف السنوية التي بموجبها يتم تقييم مدى التطور والخطوات العملية التي تتخذها البنوك في سبيل الارتقاء بالخدمات والمنتجات المقدمة لعملاء هذين القطاعين.

١١) وفي إطار مشاركة بنك الكويت المركزي مع الجهات الحكومية الأخرى في الارتقاء بالمجالات المهنية ذات العلاقة بالعمل المصرفي والمالي، تم إجراء الاتصالات والمناقشات بين وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي بشأن تطوير مهنة مقيّمي العقار لارتباط عملهم بالضمانات والأصول العقارية المملوكة أو الضامنة للبنوك وشركات التمويل، وقد قام بنك الكويت المركزي بتقديم العديد من المقترحات في هذا السبيل.

١٢) أجرى بنك الكويت المركزي خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ تطويرًا على أنظمة تقنية المعلومات المتعلقة بالعمل الرقابي أهمها ما تناول قاعدة البيانات والإحصاءات المصرفية.

١٣) قام بنك الكويت المركزي خلال العام المالي بالعديد من الجهود والإنجازات ذات العلاقة بتفعيل مقترحات تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كخطوة أساسية لمواكبة المتطلبات والمعايير الرقابية الدولية وذلك من خلال المشاركة في اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك دوره في وحدة التحريات المالية. وعلى أثر إقرار من مجلس الأمة الموقر للقانون المذكور، قام بنك الكويت المركزي بوضع اللائحة التنفيذية للقانون، بالإضافة إلى وضع تعليمات جديدة للوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بحيث يتم تطبيقها بعد صدور القانون واعتباراً من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية .

١٤) شارك بنك الكويت المركزي في مناقشة ودراسة قواعد جديدة لإفلاس المؤسسات المصرفية والمالية وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وبترتيبات مع خبراء من البنك الدولي.

١٥) قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الأنشطة ذات العلاقة بنشر الوعي المالي والمصرفي وذلك من خلال التنسيق مع معهد الدراسات المصرفية، فضلاً عن المشاركة في إبداء المقترحات لتعزيز الحملات الإعلامية والبرامج الموجّهة نحو جمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي والمالي.

١٦) في إطار حرص بنك الكويت المركزي على قيام البنوك بتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية، تم إصدار تعليمات لكافة البنوك باتخاذ اللازم نحو تدعيم أنظمة الرقابة لديها وبما يساهم في الإدارة الفعّالة للمخاطر التشغيلية.

ثالثاً– أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

تشير البيانات المتاحة إلى أن متوسط قيمة النقد المتداول خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بلغ نحو ١٢٧٠,٦ مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته ١١٣٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ١٣١,٦ مليون دينار وبنسبة ١١,٥%. وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المتداول خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢

نحو ١٤٠٦,٢ ملايين دينار في شهر أكتوبر ٢٠١٢، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ١١٤٠,٩ مليون دينار في شهر أبريل ٢٠١٢.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢، وفي إطار سعيه المتواصل لتطبيق أفضل التوجهات العالمية للبنوك المركزية في مجال سك النقود المعدنية باستخدام تقنية "المعدن المطلي بالكامل" عند سك المسكوكات النقدية بدلاً من تقنية "المعدن المتجانس" المستخدم سابقاً، وذلك في إطار سعيه لتقليص تكلفة سك المسكوكات النقدية في ضوء الارتفاع العالمي لأسعار المعادن، آخذاً في عين الاعتبار أن هذه التقنية الجديدة تلبي جميع المتطلبات الأساسية في تلك المسكوكات ولا تؤثر على قوة ابرائها في التداول.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ نحو ١٥٨,١ بليون دينار مقابل نحو ١٥٥,٦ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ٢,٥ بليون دينار ونسبته ١,٦%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ ليبلغ نحو ١١,٣ بليون دينار لعدد ٢٢٤٩,٩ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٥٠٢٠ ديناراً للعملية، مقابل نحو ١٠ بلايين دينار لعدد ٢١٦٢,٥ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٤٦٥٦,٨ ديناراً للعملية خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ بتنفيذ ٩٢٨٠ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١٣٥١,٦ مليون دينار، مقابل ٨٩٤١ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١٠٢١,٥ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/١١. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية ، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢، فقد تمثلت بالبيان التالي:

البيـــان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١) الاعتمادات المفتوحة	٥٢	٥٠,١٨٣,٨٥١
– اعتمادات محلية	٢	٤٢٠,٨٨٧
– اعتمادات أجنبية	٥٠	٤٩,٧٦٢,٩٦٤
٢) الاعتمادات المدفوعة	١٤٤	٤٨,٢٦٩,٠٦٠
– اعتمادات محلية	٣	٧٠١,٧٤٧
– اعتمادات أجنبية	١٤١	٤٧,٥٦٧,٣١٣
٣) التعديـلات	٥٧	
– اعتمادات محلية	٢	–
– اعتمادات أجنبية	٥٥	–
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل	–	–
أ- الواردة	–	–
ب- المدفوعة	–	–
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	٨٩	٨٣,٧٠٠

رابعاً- الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي:

يحرص بنك الكويت المركزي على توفير الكوادر الوظيفية بأعداد تتناسب مع متطلبات العمل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي ١٠١١ موظفًا في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٩٦٥ موظفًا بنهاية السنة المالية السابقة. وارتفع عدد الموظفين الكويتيين إلى ٨٩٢ موظفًا (يشكلون ما نسبته ٨٨% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ من ٨٤٩ موظفًا (٨٧,٩٧% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة. وشهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ تعيين ٩١ موظف جديد منهم ٨١ كويتي (بنسبة ٨٩% من إجمالي المعينين)، مقابل ٥١ موظف تم تعيينهم في السنة المالية السابقة منهم ٤٩ كويتي (بنسبة ٩٦% من إجمالي المعينين).

إلى جانب ذلك، واصل بنك الكويت المركزي العمل على المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، فقد تم

إيفاد عدد (٢٠٠) موظف للمشاركة في حضور (٩٩) مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل إيفاد عدد (١٨٦) موظف للمشاركة في حضور (١٠٠) مؤتمر واجتماع خارج دولة الكويت خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٢/٢٠١١.

كما قام بنك الكويت المركزي بتنظيم عملية التحاق موظفي البنك للدراسة في الجامعات المحلية والخارجية بغرض الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه، حيث تمت الموافقة على إيفاد عدد (٣) من الموظفين الذين تنطبق عليهم الشروط لبعثة دراسية داخل دولة الكويت .

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة لتنظيم برامج مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، وإيفاد مجموعة من موظفي البنك لحضور برامج، ودورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي أو المالي أو الاقتصادي أو الإداري أو في مجال الحاسب الآلي وذلك وفقاً للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل وذلك على النحو التالي:

أ – داخل الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إيفاد عدد (٦٥٩) موظف لحضور (١٤٣) دورة وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية مثل (معهد الدراسات المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وبعض البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وجهات التدريب المحلية الأهلية المتخصصة، ومكاتب تدقيق الحسابات، وديوان الخدمة المدنية). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة ٢٠١٢/٢٠١١ إيفاد (٩٧٤) موظفًا لحضور (١٩٧) برنامج تدريبي داخل دولة الكويت.

ب – خارج الكويت:

تم في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إيفاد (١٤٩) موظف لحضور (١٠٦) دورة، بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات (معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، والبنوك المركزية العربية والأجنبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك إنجلترا، والبنك الفيدرالي الأمريكي والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة ٢٠١٢/٢٠١١ إيفاد (١٤٧) موظفًا لحضور (١٠٦) برنامج تدريبي خارج دولة الكويت.

كما يقوم بنك الكويت المركزي وبشكل دوري باستقطاب عدد من الكويتيين حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وشهادة الدبلوم للمعاهد التطبيقية للعمل لديه، ويطلق عليهم (متدرب/متدربة)، حيث يتم إعدادهم وتأهيلهم لوظائف في البنك كل حسب تخصصه عن طريق إيفادهم في برامج تدريبية تشتمل على برنامج تعريفي عام، وبرنامج تخصصي، وبرنامج في اللغة الإنجليزية يتم تنظيمه بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.

وفي إطار إتاحة الفرصة لاختيار أفضل العناصر من حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وشهادة الدبلوم، فقد قام البنك بإعداد اختبارات تشتمل على أسئلة فنية متخصصة وأسئلة سلوكية وذكاء وجداني ومعلومات عامة في مجال عمل البنك المركزي لكافة المتقدمين للعمل لدى البنك، حيث قد بدأ العمل بتلك الاختبارات اعتبارا من شهر يوليو ٢٠٠٨ وقد تم خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ قبول ٣٠ متدرب / متدربة حديثي التخرّج من حملة الشهادة الجامعية وعدد ١٩ متدرب / متدربة من حملة شهادة الدبلوم. كما تم تثبيت ٤٨ متدرب ومتدربة من الجامعيين (مقابل ٣٣ متدرب / متدربة خلال السنة المالية السابقة)، وعدد ١٠ متدربين / متدربات من خريجي المعاهد التطبيقية ممن أنهوا برامجهم التدريبية (مقابل ٩ متدربين / متدربات في السنة المالية السابقة).

إلى جانب ذلك، يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الثالث على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرّج في القطاع المصرفي الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي، حيث يتم تخصيص عدد ٣ من الخريجين الجامعيين لكل بنك مشارك ليلتحق بالعمل لديه بعد الانتهاء من البرنامج المذكور والذي يمتد لمدة سنة ميلادية من التدريب النظري والعملي داخل وخارج دولة الكويت.

وفي ذات السياق، وافق بنك الكويت المركزي في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ على استكمال الدراسة لعدد (١٨) موظف / موظفة. كما قام البنك بعمل الإجراءات اللازمة وتنظيم عملية الدراسة بعد الدوام الرسمي وفقاً للشروط والضوابط المعمول بها في البنك.

كما استمر بنك الكويت المركزي في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بتدريب طلبة الجامعات والمعاهد في عدد من إداراته ومكاتبه، حيث تم تدريب عدد (٣) من طالبات كلية العلوم الإدارية / جامعة الكويت (تخصص محاسبة) خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/١٠ حتى ٢٠١٢/٧/٢٦، وتدريب عدد (٦) من طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

والتدريب معهد السكرتارية والإدارة المكتبية (بنين) خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/١٠ حتى ٢٠١٢/٧/٢٦، وتدريب عدد (٥) من طلبة كلية الدراسات التجارية خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/١٠ حتى ٢٠١٢/٨/١.

خامسًا – أعمال وأنشطة أخرى:

استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ جهود بنك الكويت المركزي في مجال تحديث وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتماشى مع أحدث التطورات العالمية في هذا المجال. ومن أبرز تلك الجهود، تطوير برنامج استمرارية أعمال بنك الكويت المركزي، حيث يهدف البرنامج إلى مواجهة المخاطر والكوارث والتخفيف من أثرها من خلال توثيق إجراءات العمليات وأولوياتها وإعداد منهجية للعمل في حال حدوث كوارث طبيعية أو مفتعلة. كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تطبيق نظام السلاسل الزمنية المطور الذي يعمل على حفظ بيانات السلاسل الزمنية واستخراج التقارير ويتيح للمستفيد إجراء العمليات الإحصائية والتحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية. كما تم الانتهاء من اختيار الشركة الموردة لنظام المقاصة الإلكترونية للشيكات الذي يهدف إلى تنفيذ مقاصة الشيكات بين البنوك العاملة في دولة الكويت إلكترونياً. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى العديد من المشاريع التي استكملت أو جاري استكمالها، نذكر منها على سبيل المثال: تحديث النظام الأساسي لمراقبة البنوك وإنجاز نظام جديد لتسجيل الشكاوي المقدمة من العملاء في البنوك وشركات الصرافة والاستثمار. كما تم تطبيق نظام تقنية الحبر الممغنط على شبكات البنك المركزي وغيرها من المشاريع.

وواصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/١٢ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته الإحصائية والتحليلية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزيعها محلياً وخارجياً على المهتمين بالشئون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. إلى جانب ذلك، استمر البنك المركزي في تحديث محتويات الصفحة الإلكترونية الخاصة به على شبكة الإنترنت، والتي تشمل المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة عن القطاع المصرفي والمالي المحلي وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية الخاصة بالبنك المركزي. كما قام بنك الكويت المركزي بتصميم وأنشاء الموقع الالكتروني الجديد طبقاً لأحدث المواصفات العالمية الذي سيتم إضافته خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

- **المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي**

بلغت الميزانية المعتمدة للمشروع نحو ١٥٦ مليون دينار منها ١٢٥,٥ مليون دينار للإنشاءات و٣٠,٥ مليون دينار للتأثيث والتجهيزات الداخلية، علماً بأن تكلفة الإنشاءات تشمل تكلفة مدير المشروع والمستشار الهندسي وعقد التجهيزات الموقعية وعقد المقاولة الرئيسية، وتجهيزات المبنى من غرف محصنة ومعدات الخزنة وخلافه. هذا وقد بلغت الأوامر المعتمدة (٢٩) أمر تغييري بالإضافة إلى (١١) أمر عمل سيتم تحويلها إلى أوامر تغييرية بعد اعتماد تكلفتها النهائية وهي حتى تاريخه ضمن النسبة المسموح بها (١٠%) وفقا لقوانين الدولة، كما أن التكلفة الإنشائية للمبنى لازالت ضمن الحدود المعتمدة ١٢٥,٥ مليون دينار. هذا وأن العديد من الأوامر التغييرية هي بالحذف وينتج عنها وفر مالي، ولم تؤثر زيادة أسعار مواد البناء والسلع والخدمات المختلفة على القيمة الإجمالية لعقد المقاولة، وذلك بغض النظر عن طول فترة المشروع نظراً لثبات قيمة عقد المقاولة. وقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده الحثيثة خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ لإنهاء الأعمال المتعلقة بالمشروع والإسراع في إنهاء مراحله، وأسفر عن ذلك نسبة إنجاز حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت ٧٩% منها ١٩% نسبة إنجاز عام ٢٠١٢، وهي نسبة جيدة. بالإضافة الى ذلك فقد تم إنهاء ٩٠% من مستندات المناقصة الخاصة بالتأثيث الداخلي لأدوار الموظفين. هذا وسيستمر بنك الكويت المركزي بشكل جدي وحثيث لإنجاز المبنى في أسرع وقت ممكن.

سادساً – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠١٣

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٣ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في ٣٠ أبريل ٢٠١٣

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٣
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٢
الذهب		٣١,٧٣٦,٣٦١	٣١,٧٣٦,٣٦١
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		٢٠٦,٥٧٢,٧٤١	١٩٤,٨٣١,٧١٢
الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية	٣	٧,٧٩٣,٧٧٥,٧٩٠	٦,٥٦٣,٦٩٢,٣٣٠
الموجودات الأخرى	٤	٢٩,٧٣٠,٧٢٤	٢٦,٥٠١,١١٨
		٨,٠٦١,٨١٥,٦١٦	٦,٨١٦,٧٦١,٥٢١
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٣
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٢
رأس المال – المدفوع بالكامل		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الاحتياطي العام	٥	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠
الحساب الخاص	٦	٤٠١,٦٢٩,١٣٦	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١
ربح السنة		١٥,٨٨٧,٧٤٥	٤٦,٥٧٣,٢٧٥
النقد المتداول	٧	١,٣٩٢,٤٢٢,٦٧٧	١,٢٠٣,٥٧٨,٩٢٥
سندات البنك المركزي المصدرة	٨	١,٩٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٠٤,٠٠٠,٠٠٠
حسابات الحكومة		٧٠٤,٥٤٩,٦٦٢	٥١٥,١٤٥,٦٩٥
حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي	٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	١٠	٢,٩٨٨,٩٢٣,٥٢٦	٢,٤٤٥,٧٣٩,٤٨٧
المؤسسات الدولية		٦,٢٠٥,١٥١	٦,٣٧٨,٠٦٨
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	١١	١٧٥,٧٤٣,٩٥٥	١٧٧,٥٨٩,١٠٤
مطلوبات أخرى	١٢	١٦٦,٤٥٣,٧٦٤	١٣٦,٥٢١,٤٦٦
		٨,٠٦١,٨١٥,٦١٦	٦,٨١٦,٧٦١,٥٢١
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٣
(بالدينار الكويتي)

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٣	٣١ مارس ٢٠١٢
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		٨٢,٢٥٠,٥٦٥	٩٤,٦٤٣,٦١٨
مصاريف الفوائد والعمولات		(٥٠,١٦٢)	(٦٦,٣٠٠)
		٨٢,٢٠٠,٤٠٣	٩٤,٥٧٧,٣١٨
الإيرادات الأخرى		٥٠٥,٦٤٥	٦٥٧,٩١٤
إيرادات التشغيل		٨٢,٧٠٦,٠٤٨	٩٥,٢٣٥,٢٣٢
مصاريف التشغيل	١٣	(٦٦,٨١٨,٣٠٣)	(٤٨,٦٦١,٩٥٧)
صافي ربح السنة		١٥,٨٨٧,٧٤٥	٤٦,٥٧٣,٢٧٥
يخصص وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب حكومة الكويت	٥	١٥,٨٨٧,٧٤٥	٤٦,٥٧٣,٢٧٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٣)

١- أنشطـة البنـك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة هي ما يلي:

أ- الذهـب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح ١٢).

د- احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

هـ- المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على المصروفات في السنة التي يتم فيها اعتمادها.

و- العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح ٦).

٣- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	٧,٧٨٩,٥٠٣,٧٩٠	٦,٥٥٩,٥٢٦,٨٣٠
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	٤,٢٧٢,٠٠٠	٤,١٦٥,٥٠٠
	٧,٧٩٣,٧٧٥,٧٩٠	**٦,٥٦٣,٦٩٢,٣٣٠**

٤- **الموجودات الأخرى** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	١٣,٧٠٥,٨٦٢	٩,٥٦٩,١٩٣
إستثمارات بالدينار الكويتي	٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٤٤٩,٧١٨	٣٥٤,٢٨٣
دفعات مقدمة	٦,١٩٩,٢٤٧	٩,٢٢٩,٣٠٠
أرصدة مدينة أخرى	٦,٥٨٤,٦٨٧	٤,٥٥٧,١٣٢
	٢٩,٧٣٠,٧٢٤	٢٦,٥٠١,١١٨

٥- **صندوق الاحتياطي العام:**

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ منذ عام ٢٠٠٧ حيث يبلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام ٢٩٥ مليون دينار كويتي.

٦- **الحساب الخاص** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
الرصيد في بداية السنة	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١	٣١٥,٤١٩,٠٦٣
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	١٢١,٣٩٣,٦٣٥	(٣٥,١٨٣,٥٦٢)
الرصيد في نهاية السنة	٤٠١,٦٢٩,١٣٦	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- **النقد المتداول** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
النقد المخزون والمتداول	٢,٣٤٩,٣١٤,٤٥٠	١,٧٤٦,٩٣٩,٤٥٠
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(٩٥٦,٨٩١,٧٧٣)	(٥٤٣,٣٦٠,٥٢٥)
	١,٣٩٢,٤٢٢,٦٧٧	١,٢٠٣,٥٧٨,٩٢٥

إن النقد في خزائن البنك يشمل النقد المعد لغرض التداول اليومي (سحب وإيداع)، النقد غير الصالح المعد للإتلاف، والمخزون الاستراتيجي من النقد.

٨- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية- عملاً بما تقضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

١٠- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
حسابات جارية	٣٠٠,٨٩١,٥٣٤	٢٩٦,٧٩٤,٨٦٦
ودائـع	٩٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠,٠٠٠
عمليات تورق (سحب)	١,٧٢٣,٠٣١,٩٩٢	١,٨٠٠,٩٤٤,٦٢١
	٢,٩٨٨,٩٢٣,٥٢٦	٢,٤٤٥,٧٣٩,٤٨٧

١١- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
أ - حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	٢,٥١٩,٨٣٩,١٠٤	٢,٨٤٩,٦٤٢,٦١٤
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	١٦١,٧٢٠,٥٨٢	١٦٣,٨٨٣,٩٦٣
عملات تذكارية	٣,٠٠٦,٥٧٧	٢,٨٢٢,٥٣٠
تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣	-	٢٣٣,٦٧٣
	١٦٤,٧٢٧,١٥٩	١٦٦,٩٤٠,١٦٦
	٢,٦٨٤,٥٦٦,٢٦٣	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠

في ٣١ مارس ٢٠١٣، كانت هناك تأمينات بمبلغ ١٧٥,٧٤٣,٩٥٥ دينار كويتي (١٧٧,٥٨٩,١٠٤ دينار كويتي: ٢٠١٢) مُحتفظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٢- **المطلوبات الأخرى** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
مصاريف مستحقة	١٥,٧٣٣,٣٥٤	٧,٥٩٩,٥٠٧
أرصدة دائنة أخرى	١٤٨,٥٠٤,٩٩٦	١٢٦,٦٠٧,٨١٤
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢)	٢,٢١٥,٤١٤	٢,٣١٤,١٤٥
	١٦٦,٤٥٣,٧٦٤	١٣٦,٥٢١,٤٦٦

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبالغ المحولة من وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين البنك ووزارة المالية.

١٣- **مصاريف التشغيل** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١
تكاليف الموظفين	٣٣,٦٦٥,٢٥٦	٢٨,١٤٤,٨٦٩
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	٤,١٦٦,٨٥٦	٣,٧١٨,٧٢٣
شراء أثاث ومعدات	٧٥٢,٧٦٥	٤٣,٧٠١
إصدار وشحن العملة	٣,٦٤٨,١٤٩	٩٣٤,٠٥٩
مصاريف متنوعة	١,٩٨٩,٧١٨	١,٩٢٧,٩١١
تكاليف إنشائية	٢٢,٥٩٥,٥٥٩	١٣,٨٩٢,٦٩٤
	٦٦,٨١٨,٣٠٣	٤٨,٦٦١,٩٥٧

١٤- سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١٣ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٦٥,٠١٣,٦٢٧ دينار كويتي (٤٨٣,٣١١,٧٤٩ دينار كويتي: ٢٠١٢).

المحتويـــات	الصفحة

تقديـم ١١

أولاً – أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية ١٥

١– التطورات النقدية..... ١٦

٢– التطورات المصرفية..... ٢٢

ثانياً – الإشراف والرقابة..... ٢٩

ثالثاً – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي..... ٣٣

رابعاً – الموارد البشرية في بنك الكويت المركزي ٣٥

خامساً – أعمال وأنشطة أخرى..... ٣٨

سادساً – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٣ ..... ٤١

– تقرير مراقبي الحسابات ٤٣

– الميزانية العمومية..... ٤٤

الموجودات..... ٤٤

حقوق الملكية والمطلوبات..... ٤٥

– بيان الأرباح والخسائر..... ٤٦

– إيضاحات حول البيانات المالية..... ٤٧

للمراسلات والاستفسارات:

بريدياً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت العالمية: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي